العرب
الجمعة 2019/07/26
السنة 42 العدد 11419

تعديلات على قانون الانتخابات المحلية في العراق تفتح الباب لمزيد من التزوير

الانتخابات التي يعتبرها القائمون على العملية السياسية في العراق "مفخرة التجربة الديمقراطية" ليست في الحقيقة سوى أكبر مطعن في العملية ذاتها نظرا لما تحمله من عيوب كثيرة قانونية وإجرائية تحوّلها من وسيلة للمشاركة الشعبية في إدارة الشأن العام إلى أداة لتزييف إرادة الشعب خدمة لمصالح فئوية ضيّقة.

بغداد – أقرّ البرلمان العراقي سلسلة من التعديلات على قانون ينظم عملية الاقتراع لاختيار البرلمانات المحلية في المحافظات، كرّست هيمنة الأحزاب الكبيرة.

ووفقا للنص المعدل الذي اطلعت عليه "العرب" فقد اختار البرلمان صيغة لتوزيع الأصوات على القوائم المشاركة، تضمَن إقصاء المستقلين والأحزاب الناشئة، وتسمح للأحزاب الكبيرة بالهيمنة على العدد الأكبر من المقاعد، في مختلف الدوائر.

وبالرغم من أن العراق لم يحدد بعد، موعدا دقيقا للاقتراع المحلي، فإن التكهنات تشير إلى أنه سيجرى في النصف الأول من العام القادم.

وتلعب البرلمانات المحلية في العراق أدوارا مؤثرة في السياسة الداخلية، وكثيرا ما كانت منطلقا للوصول إلى البرلمان والسلطة الاتحاديين.

وتجاهل البرلمان، المئات من الملاحظات التي سطرها قانونيون ومختصون في مجال الانتخابات، تتعلق بآلية توزيع الأصوات والمقاعد، وسبل الرقابة لضمان النزاهة، ووقف عمليات التزوير، ليمضي نحو تعديلات شكلية، تسمح للأحزاب المتنفذة بإحكام قبضتها على المجالس المحلية، من دون معالجة النظام الانتخابي الفاسد، الذي يقصي المستقلين ويسمح بالتزوير والتلاعب حتى بعد انتهاء عملية الاقتراع.

واللافت أن جميع الأطراف السياسية الكبيرة أقرّت التعديلات الجديدة ومررتها، ما يكشف حجم التواطؤ وتجميد الخصومات التقليدية، كلّما تعلّق الأمر بالمحافظة على مكاسب سياسية.

ويفسر مراقبون هذا الاتجاه السياسي بأنه استجابة لحالة الاطمئنان التي شعرت بها الأحزاب العراقية، عقب فضيحة المقاطعة الشعبية الواسعة لآخر العمليات الانتخابية التي شهدتها البلاد.

ويرى المراقبون أن الأحزاب العراقية كانت متخوفة من أن تؤدي المقاطعة الشعبية الواسعة للانتخابات العامة في مايو الماضي إلى ضرب الشرعية الدستورية داخليا وخارجيا، لكن مخاوفها لم تكن في محلها، إذ أدركت الأحزاب السياسية، أن الشارع لم يعد معنيا بالانتخابات وأن الأطراف الدولية التي يعوّل عليها كالأمم المتحدة لا وقت لديها للغوص في المشاكل العويصة والمتشعبة في العراق، ما يسمح لتلك الأحزاب بالمضيّ قُدما.

وقادت التعديلات الجديدة إلى موجة توقعات بأن نسبة العراقيين الذين سيشاركون في الانتخابات القادمة، ستكون متدنية.

جاسم الحلفي

التعديلات قضت على إمكانية التغيير في الانتخابات المقبلة

وشهد العراق في شهر مايو من العام الماضي انتخابات برلمانية شابتها خروقات كبيرة في مختلف الإجراءات بدءا بإحصاء الناخبين وترسيمهم عل القوائم مرورا بعملية الاقتراع ذاتها، ووصولا إلى فرز الأصوات وعدّها حيث احتجّت جلّ القوى المشاركة في الانتخابات وطالبت بتجاوز العدّ الآلي وإعادة الفرز يدويا وهو ما تمّ بشكل جزئي دون أن يؤثّر على النتائج.

وتوقّع جاسم الحلفي وهو قيادي بارز في الحزب الشيوعي العراقي وأحد الوجوه المؤثرة في حركة الاحتجاج، قبل أن يتحالف مع رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر خلال الانتخابات الماضية، أن تتسبب التعديلات الجديدة على قانون انتخاب مجالس المحافظات العراقية في انخفاض نسبة المشاركة فيها إلى 15 بالمئة.

وقال الحلفي إنّ هذه التعديلات قضت على "إمكانية التغيير في الانتخابات المقبلة"، مؤكدا أنها هيأت "للمتنفذين وأصحاب المصالح فرصة الهيمنة على الحكومات المحلية بضع سنوات أخرى، وبذلك فتح الأبواب أمام مواصلتهم التحاصص البغيض وتقاسم المنافع والامتيازات وتغذية شجرة الفساد".

وتابع الحلفي الذي يتعرّض لضغوط كبيرة من التيار المدني لإنهاء تحالفه مع الصدريين بعدما دعموا التعديلات الأخيرة على قانون الانتخابات، "بهذا المعنى جاء التعديل ليضفي الشرعية على احتكار السلطة ويقطع الطريق على تلبية المطالبات الشعبية المتواصلة والمتصاعدة بإنهاء المحاصصة ويسد المنافذ أمام رياح التغيير ويمنع هبوبها على جسد الدولة الذي تعفنت أوصاله جرّاء المحاصصة ذاتها وبفعل الفساد والتقصير في تقديم الخدمات والتسبب في تردّي الأوضاع المعيشية".

ومضى يقول إن "أصحاب القرار الذين أوعزوا لنوابهم بأن يصوتوا بالصورة غير المشرفة التي صوتوا بها، إنما أرادوا أن يلغوا أي تمثيل في المجالس المحلية لمن يعارضون نهجهم، ويشطبوا خصوصا إمكانية تمثيل القوى المدنية والأحزاب الجديدة والشخصيات السياسية المستقلة الواقفة بالضد من المحاصصة والقوى والشخصيات ذات الإرادة الصلبة في التصدي لسياسات المتنفذين".

وتابع أن "التعديل الجائر الذي أقرته أغلبية المتنفذين في مجلس النواب ضمن لهم تدوير أتباعهم في مقاعد المجالس التشريعية في المحافظات كمقدمة ضرورية ومدخل لاحتلال المواقع التنفيذية، حيث العقود والصفقات والامتيازات بعيدا عن الرقابة".

ويرى عادل اللامي وهو خبير قانوني دولي في الشؤون الانتخابية سبق له أن قاد العمليات التنفيذية في الجهاز العراقي المشرف على الاقتراع أن "قانون الانتخابات الحالي من أسوأ القوانين"، مشيرا إلى أنه "لا يلبّي طموحات الشعب العراقي".

ويرى اللامي أن "بعض الأحزاب تخالف الدستور بتضييقها للقسمة الانتخابية" عبر اختيار آلية لتوزيع الأصوات تضمن استبعاد الشخصيات المستقلة عن الساحة السياسية.

لماذا يصفي حمد بن جاسم أملاكه في أوروبا

بيع فنادق في باريس ولندن بمئات الملايين

لندن – شرع رئيس الوزراء القطري السابق الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني في تصفية ممتلكات تابعة لأسرته بأوروبا، في خطوة استبعدت دوائر متابعة للشأن القطري أن يكون لها ارتباط بأي عوامل اقتصادية ومالية، متوقّعة أنّ لها ارتباطا بأوضاع عدد من أفراد الأسرة الحاكمة في قطر وتنامي تهم الإرهاب التي تلاحق الدوحة، لتطال بعضهم.

وأعلنت مصادر مطلعة أن مكتب عائلة رئيس الوزراء القطري السابق الشيخ حمد بن جاسم يفكر في بيع فنادق فخمة في لندن وباريس تقدر قيمتها بنحو 869 مليون دولار.

ولم تستبعد مصادر غربية أن يكون الشيخ حمد بن جاسم بصدد الاستعداد للمزيد من الملاحقات القضائية ضدّه في أوروبا، ولكن هذه المرّة بتهمة أخطر من تهمة الفساد التي تلاحقه ضمن قضية بنك باركليز، وهي تهمة الإرهاب على اعتبار أنّ رئيس الوزراء القطري السابق هو أحد كبار الرموز وصنّاع السياسات في مرحلة الحكم التي انطلقت في قطر إثر انقلاب أمير قطر السابق ووالد الأمير الحالي، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، على والده الشيخ خليفة.

وكانت قطر قد سلكت منذ ذلك الحين سياستها المستمرة إلى الآن والتي من ضمنها التقارب الشديد مع الحركات المتشدّدة والإرهابية واحتضانها وتمويلها ثمّ توظيفها على غرار ما تبيّن مؤخّرا من خلال الكشف عن تنفيذ حركة الشباب الإرهابية تفجيرا في الصومال لحساب قطر وخدمة لها في صراعها مع بعض بلدان المنطقة.

وتسبّب هذا الكشف في حالة قلق واضحة لدى القيادة القطرية لكونه يبيّن أنّ دعم قطر للإرهاب والتعامل مع جماعاته ليس سلوك أفراد بل هو سياسة دولة مارستها بشكل ممنهج خلال حوالي ربع قرن من الزمن بما في ذلك خلال فترة رئاسة الشيخ حمد بن جاسم لرئاسة الوزراء وتوليه لمنصب وزير الخارجية.

ويبدو دافع القلق من الملاحقة بتهمة الإرهاب سببا قويا لمبادرة الشيخ حمد بتصفية ممتلكاته في أوروبا مخافة مصادرتها أو تجميدها في حال تمت إدانته في إحدى القضايا الخطرة.

وجرى تعيين شركة إيستديل سيكيورد لتقديم الدعم الاستشاري بشأن البيع المحتمل لفندق حياة ريجنسي باريس إيتوال في باريس المملوك لشركة على صلة برئيس الوزراء القطري السابق، وتقدر قيمته بنحو 500 مليون يورو (557 مليون دولار)، حسبما قال مصدران مطلعان طلبا عدم الكشف عن هويتهما لأن الخطط ما زالت خاصة، وفقا لما ذكرته وكالة أنباء بلومبرغ.

وقال المصدران إن شركة السمسرة جونز لانغ لاسال تلقت طلبا لتقييم البيع المحتمل لفندقي ساندرسون و سانت مارتينز لاين في لندن واللذين تبلغ قيمتهما معا 250 مليون جنيه إسترليني (312 مليون دولار) والمملوكين لشركة أخرى تحت سيطرة حمد بن جاسم.

ورفض ممثلون من شركتي إيستديل وجونز لانغ لاسال التعقيب. كما لم يعقب ممثلون عن الشيخ حمد على الفور عندما تم التواصل معهم عبر وسطاء.

وسبق للشيخ حمد بن جاسم آل ثاني رئيس وزراء قطر من 2007 حتى 2013 أن ترأس هيئة الاستثمار القطرية، وهي بمثابة صندوق الثروة السيادية في قطر. ويتهمه معارضون قطريون بتحويل كمّ هائل من أموال الدولة القطرية لحسابه الخاص وتأسيس ثروة طائلة في أوروبا والولايات المتحدة، فيما ورد اسم الشيخ حمد كأحد المتورّطين المحتملين في القضيّة الجارية أمام القضاء البريطاني ضدّ بنك باركليز من خلال حصوله على عمولة شخصية من البنك الذي كان يسعى في أوج أزمته المالية عام 2008 لتأمين تمويل قطري يساعده على تجاوز الأزمة.

غريفيث يشيع مزاجا مساندا للسلام بانتظار إحداث خرق في الملف اليمني

طرفا النزاع مقتنعان بضرورة الحل السلمي واستحالة الحسم العسكري

جنيف – أعاد المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث التأكيد على ضرورة الحل السلمي للصراع اليمني، مشدّدا على استحالة الحلّ العسكري، ليواصل بذلك إشاعة مناخ من التفاؤل بالسلام الذي يرى مراقبون أن الجهود لتحقيقه باتت الآن تحظى بأوسع قدر ممكن من التوافق الإقليمي والدولي، وأنّ بعض التحرّكات السياسية والميدانية تساهم فعلا في تهيئة الأرضية له.

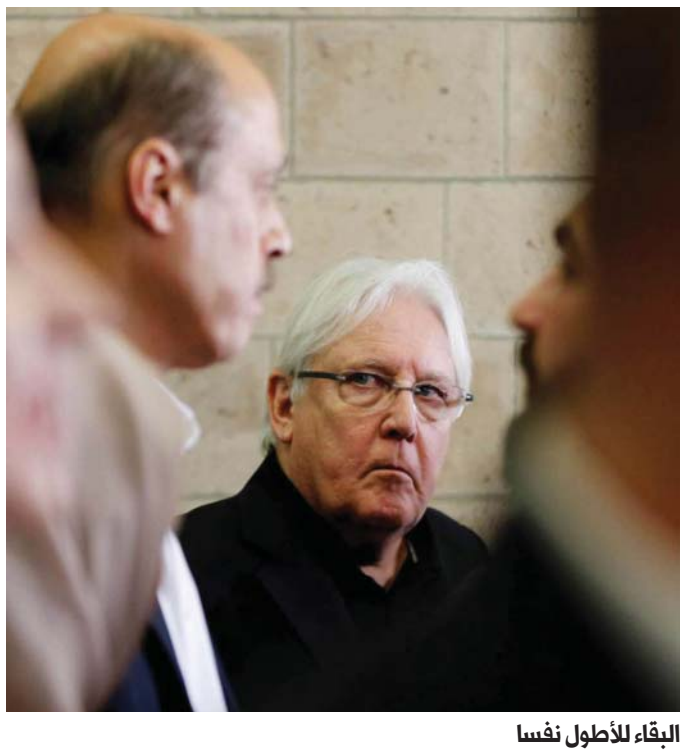

البقاء للأطول نفسا

وقال غريفيث، الخميس، في إفادة للصحافيين بجنيف، إن الحل العسكري في اليمن غير وارد وإن طرفي النزاع ملتزمان باتفاق ستوكهولم الذي يُنظر إليه على أنّه مدخل للحل السياسي.

وأشار إلى أن تنفيذ الاتفاق الذي أُبرِمَ أواخر العام الماضي يستغرق وقتا طويلا نوعا ما، لكنّ الجانبين مستمران في الإصرار على المطالبة بالحل السياسي.

وجاء كلام المبعوث الأممي في وقت يشهد ملف الأزمة اليمنية تطوّرات سياسية وميدانية متسارعة تحمل إشارات لمخرج وشيك من الحرب، وهي إشارات تواتر ذكرها في الخطاب السياسي للأطراف المعنية بالأزمة.

ونقلت وكالة رويترز في وقت سابق عن مصدرين دبلوماسيين القول، إنّ محادثات قد تبدأ بحلول الخريف القادم بشأن توسيع نطاق هدنة سارية تم التوصل إليها قبل نحو ثمانية أشهر، برعاية الأمم المتحدة في مدينة الحديدة لتصبح وقفا عامّا لإطلاق النار.

وأضاف المصدران أن هذا قد يمهد السبيل لإجراء مفاوضات بشأن إطار سياسي لإنهاء الحرب بين الحوثيين المدعومين من قبل إيران والقوات اليمنية التي يدعمها التحالف العربي بقيادة السعودية.

كذلك قال مصدر في المنطقة مطلع على التطورات اليمنية إنّ ثمة زخما حقيقيا لوقف الأعمال العسكرية بحلول ديسمبر القادم. وأوضح غريفيث الخميس للصحافيين أنّ ممثلي الحكومة اليمنية وجماعة الحوثي في لجنة إعادة تنسيق الانتشار بالحديدة، اجتمعوا الأسبوع الماضي على سفينة بالبحر الأحمر وناقشوا بعض القضايا الحساسة والحرجة وأنجزوا تقدّما أكبر مما كان يتوقع.

وتابع قوله "توصل الطرفان إلى اتفاقات محددة على الخطط العملية بشأن جميع عملية إعادة الانتشار التي سبق أن اتفقوا عليها في السويد قبل بضعة أشهر"، لكنّه أشار إلى أن طريقة التعامل مع قوات الأمن المحلية وكيفية التعامل مع عائدات ميناء الحديدة والحوكمة والإدارة في المدينة، قضايا لم يتوصل ممثلو الطرفين لاتفاق حولها وأنه ما يزال عليه السعي إلى حلها مع الطرفين.

وأفاد المبعوث الأممي أنّ مسألة عائدات ميناء الحديدة من الممكن حلها خلافا لمسألة قوات الأمن المحلية التي نعتقد أنّها قد تؤدي إلى ظهور التوترات الأكبر بشأنها".

وبشأن إعادة انتشار القوات الإماراتية من اليمن قال غريفيث إن ذلك مرتبط بقرار التحالف العربي بقيادة السعودية مشيرا أن تلك الخطوة تعزز مبدأ السلام.

وبحسب متابعين للشأن اليمني فإنّ بعض التحركات والترتيبات العسكرية على الأرض تدعم فرضية قرب نهاية الحرب في اليمن حيث تمّ، الأربعاء، الكشف عن انسحاب جزئي للقوات السودانية المشاركة ضمن التحالف العربي من بعض مناطق تمركزها غربي اليمن.

> **تحديد طبيعة القوات المخولة ضبط الأوضاع في الحديدة بعد عملية إعادة الانتشار أصعب عقبة أمام تنفيذ اتفاق ستوكهولم**

وقال المتحدث باسم القوات المشتركة في جبهة الساحل الغربي العقيد وضاح الدبيش إن القوات السودانية المشاركة في جبهة الساحل الغربي، انسحبت من ثلاث مناطق كانت تتواجد فيها. وأوضح أن قوات تابعة للجيش اليمني حلّت محل القوات السودانية المنسحبة في إطار عملية إعادة تموضع القوات المشتركة في الساحل الغربي والمكونة من أكثر من أحد عشر لواء عسكريا.

وجاء انسحاب القوات السودانية إثر إعلان دولة الإمارات الشريكة الرئيسية للسعودية في التحالف العربي باليمن عن تنفيذ عملية إعادة نشر لقوّاتها اعتبر غريفيث أنّها يمكن أن تشكّل "قوة دفع باتجاه السلام"، مؤكّدا أن تأثير عملية إعادة الانتشار الإماراتية "قد يكون ذا أهمية استراتيجية كبيرة".

وكانت الإمارات قد أعلنت على لسان أحد مسؤوليها في معرض شرحه لدوافع عملية إعادة الانتشار عن "الانتقال من استراتيجية القوة العسكرية أولا إلى استراتيجية السلام أولا".

كذلك كتب وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية أنور قرقاش في مقال له بصحيفة واشنطن بوست الأميركية أنّه يتوجب على المتمردين الحوثيين أن ينظروا إلى خطوة إعادة نشر القوات الإماراتية على أنّها "إجراء لبناء الثقة من أجل خلق زخم جديد لإنهاء الصراع"، مضيفا في مقاله "لم يكن هناك نصر سهل ولن يكون هناك سلام سهل"، ومؤكّدا "الوقت الآن هو لمضاعفة التركيز على العملية السياسية".

ويضع المبعوث الأممي مارتن غريفيث ضمن أسباب تفاؤله بسلام وشيك في اليمن، توسّع رقعة التوافق الدبلوماسي الإقليمي والدولي على الحلّ السياسي في اليمن. وتقول مصادر يمنية إنّ غريفيث نجح خلال آخر جولة قام بها في إطار جهود السلام التي يقودها بإقناع روسيا بالانخراط أكثر في عملية البحث عن حلول، وذلك بعد أنّ ظلّت موسكو طوال السنوات الأربع الأخيرة حذرة في تعاطيها مع الملف اليمني محاولة التزام الحياد حفاظا على مصالحها مع مختلف الدول ذات الصّلة بالملف.